النافذة الاقتصادية

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

142 مليون دينار الأرباح السنوية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل والموجودات تصل إلى 5.4 مليار دينار

عكست النتائج الماليّة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأداء المُتميز مدفوعاً بالنموّ المُستمر والسليم في عملياته المصرفيّة المُختلفة، والهيكل القوي والمُترابط لميزانيته، وذلك على الرغم من الأزمة الماليّة التي شهدها العالم في الربع الأخير من العام 2008 من جهة، وشدة التنافس والتحدي الذي شهدته البيئة المصرفيّة من جهةٍ أخرى.

وقد أظهرت النتائج الماليّة للبنك خلال العام 2008 تحقيق أرباح قبل الضريبة قيمتها 142مليون دينار، أمّا صافي الأرباح بعد الضريبة وأخذ المُخصصات اللازمة للتحوط لمواجهة أي طارئ مُحتمل في حال استمرار تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة فقد بلغت 101.3 مليون دينار.

ورغم ما مرت به الأسواق الماليّة المحلية والإقليمية والدولية من صعوبات، إلا أن إجمالي دخل عمليات البنك ارتفع بمبلغ 6.4 مليون دينار أو ما نسبته 3% ليصلَ إلى 245.2 مليون دينار خلال العام 2008 مُقارنةً مع 238.8 مليون دينار خلال العام 2007. وبلغَ العائد على الموجودات 2.7% فيما بلغَ العائد على حقوق المُلكية 15.8%.

أمّا بالنسبةِ للمركز الماليّ للبنك، فقد ارتفع إجمالي الموجودات ليصلَ إلى 5.4 مليار دينار في نهاية العام 2008 بزيادةٍ قدرها 411 مليون دينار أو ما نسبته 8% عن العام الماضي. بينما ارتفعت حقوق المُلكيّة بمبلغ 21 مليون دينار أو ما نسبته 2.3 % لتصلَ إلى 911 مليون دينار.

كما أن ودائع عُملاء البنك زادت بمقدار 264 مليون دينار أو ما نسبته 8 % لتبلغَ 3.8 مليار دينار، مما يدلُ على أن البنك يُعززُ عاماً بعد آخر ثقة العُملاء به كأحد البنوك الرائدة في المملكة، الأمر الذي يُدعم سُمعة البنك ويقويّ مركزه الماليّ لما يتمتع به من السيولة المطلوبة.

وفي المُقابل، وحرصاً من البنك على تمويل القطاعات الاقتصادية المُختلفة للمُساهمة الفعالة في عجلة النموّ والتطور التي تشهدها المملكة، فقد زاد تسهيلاته الائتمانيّة " بالصافي " بمقدار 405 مليون دينار وبنسبة 21% لتُصبحَ 2.3 مليار دينار في نهاية العام 2008. وفيما يتعلق بالقروض غير العاملة فقد أدت الإجراءات التحوطية والأسلوب المُتحفظ الذي اتخذه البنك إلى تراجع نسبتها من 3.2% في نهاية العام 2007 إلى 2.2% في نهاية العام 2008.

إلى جانبِ ذلك كله، فقد حافظ البنك على مراكز صدارة مرموقة في العديد من المؤشرات المصرفيّة، منها الاستحواذ على 15.3% من موجودات البنوك المُرخصة العاملة في المملكة، و16.4%من ودائع العُملاء، و13.5 % من القروض والتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة، بالإضافة إلى امتلاك البنك لأكبر شبكة فروع مصرفيّة والبالغ عددها 98 فرعاً وأكبر شبكة أجهزة صراف آلي والبالغ عددها 163 جهازاً. ومثل هذا الانتشار الداخليّ الواسع للبنك لدليل واضح على دوره الفعّال في استقطاب المُدخرات لتوظيفها في خدمة الاقتصاد الوطنيّ، وسعيه الدؤوب لتوفير سُبل مُناسبة وسهلة تُمكّنُ عُملاءه من خلالها إجراء تعامُلاتهم المصرفيّة بكُل سهولة ويُسر.

ويأتي تحقيق هذه النتائج الماليّة الطيبة والأداء المُتزن في جميع الأعمال المصرفيّة نتيجة التوجّيهات الحكيمة لمجلس إدارة البنك، والتطبيق الناجح للإستراتيجية المُعتمدة، والتي استندت إلى عدة محاور، أهمها: استمرار البنك في تقديم أفضل الخدمات الماليّة والمصرفيّة مع الارتقاء في الجودة، وعمليات التمويل المدروسة ذات العوائد المُجزية، والحرص الدائم على توطيد العلاقات مع العُملاء في قطاعي الأفراد والشركات، ومواصلة تضافر الجهود في الأداء من جانبِ الفريق الإداري والموظفين المُتميزين في جميع إداراتِ وفروع البنك.

ويتطلع البنك خلال العام 2009 إلى تعزيزِ تقدّمه ومواصلة رفع مُستويات الأداء ومُراقبة ما يدور في الأسواق الاقتصادية والماليّة داخلياً وخارجياً لتخطي هذه المرحلة الصعبة، والعمل على وضع الاستراتيجيات المُناسبة التي من شأنها أن تُعزز السُمعة الطيبة للبنك المُمتدة إلى أكثر من ثلاثة عقود، وتدعم موقفه الماليّ، الذي يقوم على أُسس راسخة مدعوماً بميزانية قوية وكفاية رأس مال متينة.

الميزانية العامة الموحدة كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2008

	31 كانون الأول ديسمبر 2008 دينار	31 كانون الأول ديسمبر 2007 دينار
الموجودات :-		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	994,243,497	1,113,230,435
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	700,062,230	776,086,331
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	20,416,501	33,465,029
موجودات مالية للمتاجرة	13,408,133	16,283,262
تسهيلات ائتمانية مباشرة	2,341,696,067	1,936,250,617
موجودات مالية متوفرة للبيع	613,297,108	610,542,971
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	600,541,463	376,014,087
استثمار في شركة حليفة	-	20,590,622
ممتلكات ومعدات	78,060,574	68,325,146
موجودات غير ملموسة	5,098,194	2,079,366
موجودات ضريبية مؤجلة	13,072,036	8,551,922
موجودات أخرى	50,683,241	58,651,978
مجموع الموجودات	**5,430,579,044**	**5,020,071,766**
المطلوبات وحقوق الملكية :-		
المطلوبات :-		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	307,106,876	230,644,309
ودائع عملاء	3,764,520,478	3,500,562,100
تأمينات نقدية	303,684,439	233,778,949
أموال مقترضة	1,964,513	1,457,217
مخصصات متنوعة	15,988,411	13,570,787
مخصص ضريبة الدخل	50,089,827	48,325,011
مطلوبات ضريبية مؤجلة	53,035	1,438,411
مطلوبات أخرى	76,158,490	100,000,945
مجموع المطلوبات	**4,519,566,069**	**4,129,777,729**
حقوق الملكية :-		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	252,000,000	250,000,000
علاوة الاصدار	357,925,469	349,377,566
اسهم الخزينة	-	(19,504,151)
احتياطي قانوني	80,599,236	68,159,949
احتياطي اختياري	33,222,068	33,222,068
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	23,702,983	20,000,000
فروقات ترجمة عملات أجنبية	1,057,229	4,232,617
التغير المتراكم في القيمة العادلة، صافي	(28,311,128)	1,237,686
أرباح مدورة	148,467,277	143,753,000
مجموع حقوق مساهمي البنك	**868,663,134**	**850,478,735**
حقوق الاقلية	**42,349,841**	**39,815,302**
مجموع حقوق الملكية	**911,012,975**	**890,294,037**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**5,430,579,044**	**5,020,071,766**

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2008

	2008 دينار	2007 دينار
الفوائد الدائنة	300,990,049	281,619,864
الفوائد المدينة	(102,124,095)	(106,915,355)
صافي إيرادات الفوائد	**198,865,954**	**174,704,509**
صافي إيرادات العمولات	29,386,244	24,312,080
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**228,252,198**	**199,016,589**
ارباح عملات أجنبية	11,039,146	7,320,625
(خسائر) موجودات مالية للمتاجرة	(223,814)	(1,548,098)
(خسائر) ارباح موجودات مالية متوفرة للبيع	(25,820,999)	8,928,026
ايرادات اخرى	31,962,209	25,113,677
إجمالي الدخل	**245,208,740**	**238,830,819**
نفقات الموظفين	49,153,186	41,972,996
استهلاكات واطفاءات	9,422,875	8,876,132
مصاريف أخرى	39,169,842	31,804,396
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	3,784,251	258,265
مخصصات متنوعة	1,656,828	1,995,478
إجمالي المصروفات	**103,186,982**	**84,907,267**
الربح من التشغيل	**142,021,758**	**153,923,552**
حصة البنك من ارباح شركات حليفة	-	607,654
الربح قبل الضرائب	**142,021,758**	**154,531,206**
ضريبة الدخل	40,699,013	43,067,912
الربح للسنة	**101,322,745**	**111,463,294**
ويعود الى:		
مساهمي البنك	**95,950,612**	**107,771,689**
حقوق الاقلية	**5,372,133**	**3,691,605**
	101,322,745	**111,4631,294**
الحصة الاساسية للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك	**0.383** دينار	**0.435** دينار
الحصة المخفضة للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك	**0.383** دينار	**0.432** دينار

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بالاعتزاز والثّقة والاطمئنان يسرّنا أن نقدّم التقرير السنوي الخامس والثلاثين لبنك الاسكان للتجارة والتمويل مُسجّلين إنجازات جديدة رغم الظّروف الصّعبة التي جاءَت بها الأزمة المالية العالمية وما ألحقته من انهيارات في مُختلف أسواق المال لدى العديد من الدول المُتقدمة والنامية، وانعكاس ذلك بشكل مُباشر على البنوك والشركات الماليّة باعتبارها مؤسّسات إقراض من جهة، ومؤسّسات لها محافظها الاستثمارية من جهة أخرى.

وقد كان من نتائج هذه الأزمة أن أودت بحياة بنوك وشركات ماليّة عملاقة، وهزّت أركان وكيان بنوك ومؤسسات مالية أخرى. ورغم كُلِ هذه الأحداث الجسام فقد استطاعت مؤسستنا من التماسك مُحقّقة نتائج نَصِفُها "بالجيدة" لأنها جاءَت دون توقّعاتنا بما " لامَسَتْه " أثار هذه الأزمة لبعض جوانب الأنشطة الاستثمارية والاقراضية لدى البنك.

البيئة الاقتصادية المحليّة

باعتبار أنّ الاقتصاد الأُردنيّ اقتصاداً مفتوحاً على العالم ، فقد كان لا بدّ وأن يتأثّر بهذه الأزمة. ولعلّ ما خفّف من حدّة هذه الآثار، السياسة النقدية المُتحفّظة التي يتبناها البنك المركزي الأردنيّ في الرقابة على البنوك، إلى جانب ما لدى سوق الأوراق الماليّة في الأردن من تنظيم يُسانده التجربة الطويلة التي مرّت على تأسيسه.

وباعتبار أنّ الأردن أيضاً مُستورداً لكثير من السّلع التي انخفضت أسعارها وعلى الأخص منها "النفط" فقد تأثّر الاقتصاد الأُردنيّ إيجابياً بهذا الانخفاض، بما خفّف ولو بشكل جزئي من الآثار السلبيّه على الاقتصاد المحلّي. الأمر الذي يُتوقّع معه تراجُع في مُعدّل التضخُم، مع بقاء مؤثرات سلبية مُتوقعة تتمثل بشكل أساسي بانخفاض في حجم الحوالات والمُساعدات الخارجية وارتفاع في نسب البطالة.

الإنجازات الماليّة

في خضمّ هذه الأحداث تمكّنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل من مواصلة الأداء الجيّد خلال العام 2008، ويتضح ذلك من خلال تحقيق أرباح صافية قبل الضريبة بلغت 142 مليون دينار مُقابلَ 154.5 مليون دينار تحققت في السنة السابقة، كما بلغت الأرباح بعد الضريبة 101.3 مليون دينار مُقابلَ 111.5 مليون دينار في العام 2007، وقد جاءَ الانخفاض في الأرباح بسبب استدراك مُخصّصات استثنائية بسبب الأزمة لمواجهة انخفاض القيمة الحالية للاستثمارات التي تأثرت بالتقلبات في أسواق المال العالميّة والمحليّة. ونأمل استعادة مبالغ كبيرة من المُخصصات في حال أن عادت الأسواق إلى حالتها الطبيعية.

ومن الدلالات الإيجابية على قوّة أداء مجموعة البنك إرتفاع مجموع الموجودات بنسبة 8% عن نهاية العام السابق وصولاً إلى 5.4 مليار دينار في نهاية العام 2008 ، وزيادة ثقة العُملاء في التّعامل مع البنك بما يعكسه ارتفاع ودائع العُملاء بنسبة 8% لتصل إلى 3.8 مليار دينار، وارتفاع محفظة التسهيلات الائتمانية المُباشرة بالصافي بنسبة 21% لتصل إلى 2.3 مليار دينار، وترسيخ القاعدة الرأسمالية القويّة حيث بلغ مجموع حقوق المُلكية 911 مليون دينار.

هذا بالإضافة إلى تنامي مؤشّرات الملاءة الماليّة لدى مجموعة البنك، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 23% ، وتحسنت نوعية الموجودات المدرّة للدخل وتراجعت نسبة القروض غير العاملة من 3.2% في العام 2007 إلى 2.2% في العام 2008.

كما بلغت حُصة البنك من السوق المصرفي المحليّ 15.3% بمؤشر إجماليّ الموجودات، و 16.4% من إجماليّ ودائع العُملاء، و 13.5% من إجماليّ التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة، ومن الجدير ذكره أن البنك يستحوذ على الحُصة الأكبر من إجماليّ ودائع التوفير في المملكة.

التوسُّع والتواجد الخارجيّ

وفي مجال التوسُّع والتواجد الخارجيّ وإنجازاته، فقد حقّق المصرف الدوليّ للتجارة والتمويل في سورية خلال العام 2008 نتائج ماليّة نَعْتَزُّ بها، حيث تبوّأ موقع الصّدارة بمؤشرات الربحيّة بين المصارف الخاصة العاملة هناك، إلى جانب احتلاله المركز الأول أيضاً بين هذه المصارف بمؤشر الكفاءة ومؤشرات أخرى. وقد نجح المصرف هناك من الاستناد إلى قاعدة كبيرة و قوية من العُملاء الذين تم استقطابهم من خلال شبكة الفروع العاملة هناك البالغة 19 فرعاً مع نهاية العام 2008، ويُتوقّع أن يتجاوز عددها بين عامي 2009 - 2010 عن 30 فرعاً. واستجابةً لهذا الواقع فقد تم العَمَل على زيادة رأس المال بمضاعفته مع بداية عام 2008 وهناك خطّة لمضاعفة أخرى خلال هذا العام 2009.

كما حقّق بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر نتائج ماليّة جيّدة، وقد حصل هذا البنك على موافقة البنك المركزيّ الجزائري لزيادة رأسماله بمبلغ يُعادل 110 مليون دولار أمريكيّ ليصبح رأس المال ما يُعادل 150 مليون دولار. علماً بأن للبنك في الجزائر أربعة فروع عاملة حالياً، وهناك خطة لفتح فروع اخرى لكي ينسجم حجم التواجد والانتشار في الجزائر مع حجم هذا البلد مساحةً وكثافةً سكانيةً واقتصاداً.

أمّا فروعنا في كُلّ من فلسطين والبحرين فقد جاءَت نتائجها جيّدة وأفضل من العام الماضيّ، كما واصلت مكاتب التمثيل في كُل من بغداد، وأبو ظبيّ، وطرابلس / ليبيا، تحسين مُستوى أدائها بتسويق خدمات البنك وتعزيز سُمعته ومكانته في أماكن تواجدها.

وفي ضوء هذه النتائج الماليّة الجيدة، فإن مجلس الإدارة قد أوصى بتوزيع أرباح عن العام 2008 بنسبة مقدارها 25% وتحويل باقي الارباح الى بنود حقوق المساهمين.

الحاكميّة المؤسسيّة

يلتزم البنك إلتزاماً تاماً بتطبيق أفضل مُمارسات التنظيم والإدارة، ويعتمدُ بمُمارسة أنشطته وأعماله أعلى درجات الشفافية والإفصاح والنزاهة تجاه المُجتمع والمُساهمين والعُملاء والموظفين.

وفي هذا المجال نؤكّد لمُساهمينا وللجهات الرقابيّة المعنيّة في الأردن وخارجه، ومؤسسات التّصنيف الائتمانيّ العالميّة، وشبكة مُراسلينا المُنتشرة في مُختلف أنحاء العالم، بأننا نعمل وباستمرار، وفق أفضل مُمارسات التنظيم المُتعلقة بحاكميّة المؤسسات وحُسن الإدارة في كافة وظائف وعمليات البنك، لنبقى مؤسسةً رائدة تسعى لدعم رفاهية المُجتمعات ليس فقط في البلد الأم " الأردن " بل في كافة البلدان التي يزاول فيها البنك أعماله.

خدمة المُجتمع المحليّ

إيماناً من البنك بأهمية الشراكة الفاعلة مع المُجتمع المحليّ، فقد وضَعْنا نُصب أعيننا هدفاً وطنياً نعتزُّ به ونسعى دوماً إلى تحقيقه وهو خدمة مُجتمعنا العزيز، وفاءً بمُتطلبات الوطنية المؤسّسية وعملاً بمسؤولياتنا الاجتماعية، ويسندنا في ذلك إيماناً راسخاً بدور المؤسسات الاقتصادية بالمُساهمة في تطوير وتنمية المُجتمعات المحلية التي تعيش فيها.

ولترجمة القول بالفعل فقد أولى البنك عنايةً خاصةً بالقطاع الصحيّ وقدّم دعماً من خلال التبرع لمؤسسات صحيّة مثل مركز الحُسين للسرطان والجمعية الأُردنيّة للعون الطبي للفلسطينيين، كما قدّم الدعم للعديد من الانشطة الاجتماعية والإنسانية ومن ذلك التبرع لحملات البر والاحسان، ودَعَم أنشطة مؤسسة نهر الأردن، وصندوق الأمان لرعاية الأيتام ،وتكية أم علي، والصندوق الأردنيّ الهاشمي وغيرها من الأنشطة الاجتماعية والإنسانية.

العام القادم

تحملُ الإثنا عشرَ شهراً المُقبلة العديد من التحدّيات المُنتظرة. فمن المُتوقّع استمرار تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة التي لم تنتهِ بعد، ويُتوقّع تقلّص مُعدّلات النموّ الاقتصاديّ الوطنيّ تأثُراً بانكماش وتراجع هذه المُعدّلات لدى اقتصاديات مُعظم الدول المُتقدّمة ودول المنطقة.

ولتجنّب التعرّض لمخاطر هذه التحدّيات فقد اعتمدنا خطة تتوخّى أقصى درجات الحيطة واليقظة أساسها ترشيد الإنفاق وتخيّر فرص الاستثمار. وسوف نأخذ بالاعتبار ونحن نتطلّع إلى آفاق المُستقبل أنّ لدينا حُلفاء ومُساهمين استراتيجيين أقوياء يدعمون جهودنا، بما نأمل معه من إحداث نقلات نوعية بمُستوى خدماتنا وتحسين موقعنا المحليّ والإقليميّ ، وذلك من خلال نتائج واقعية نسعى إلى تحقيقها، وقد تَمثّل كل ذلك بخطتنا الاستراتيجية وأهدافنا المالية.

شُكر وتقدير

بالنّيابة عن مجلس إدارة البنك والمُساهمين، أودُّ أن أغتنمَ هذه المُناسبة لأُسجّل الشكر والتقدير للحكومة الرشيدة ومؤسّساتها الرسميّة، وأخصّ بذلك البنك المركزيّ الأردنيّ وهيئة الأوراق الماليّة لما يلقاه البنك منْهما من دعم وتشجيع، ولما لهما من دور فاعل في المُحافظة على استمرارية سلامة وتيرة التنمية في الأردن.

كما أودُّ هنا أن أُسجّل الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة، على اسهاماتهم البنّاءة وبُعد نظرهم الاستراتيجيّ ومنهجهم المُنظّم والفاعل داخل اجتماعات المجلس وخارجه، والتي كان لها أثراً بيّناً في بلوغ البنك آفاقاً جيدة من التميّز والازدهار.

كما لايفوتني أن أشكرَ مُساهمينا الاعزاء وعُملائنا الكرام على ثقتهم ودعمهم الدائم لنا، ونؤكدّ لهم جميعاً اعتزازنا بالعلاقة معهم ونُطمئنهم بأنّ القادم سيكون أفضل.

وفي الختام وبينما أتطلّعُ إلى السنة الماليّة القادمة بكُل ثقة وأمل، أودّ أن أشكرَ أُسرة البنك ممثلة بالإدارة التنفيذية وكافة العاملين على تفانيهم في العمل ورغبتهم المُستمرة في أن يُصبح البنك علامة مرموقة محلياً واقليمياً، كما أهنئهم جميعاً على عام آخر من النجاح وعلى أمل المزيد من الإنجازات في المُستقبل. وقد أثبتت أحداث الازمة المالية خلال العام 2008 مدى الحاجة للولاء الاكيد والسواعد القوية المُخلصة لمزيد من الجهد المُثمر.

وفّقنا المولى لخدمة هذه المؤسسة لمزيد من التقدم والتطور والازدهار، بما يُعزّز موقعها على خارطة القطاع المصرفي الدوليّ وبما يخدمُ بلدنا العزيزَ واقتصادنا الوطنيّ في ظلّ قيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحُسين راعي بناء الدولة الأردنيّة العصريّة الحديثة، حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور ميشيل مارتو

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

حضرات المُساهمين الكرام،

شهدَ العام 2008 أزمة ماليّة عالميّة كانت الأكثر تشعباً وتعقيداً مُنذ ثمانين عاماً، والذي بدأ بما عُرف بمُشكلة القروض السكنية المُتدنية الأصول Subprime Loans في الولايات المُتحدة الأمريكيّة، وسرعان ما تحولت إلى أزمة سيولة وائتمان ومن ثم أزمة اقتصادية.

وكشفت هذه الأزمة عن نقاط الضعف في منظومة العمل الحديثة في الأسواق الماليّة التي تطورت على مدار ربع القرن الماضي، فاتصفت بنموٍ مُضطرد في الأدوات والمُنتجات الماليّة المُعقدة من ناحية وكبر حجم الرفع الماليّ من ناحية ثانية. وعندما تزعزعت الثّقة في هذه المنظومة تولّدت حلقة مُفرغة سلبية بين الائتمان والأسواق الرأسماليّة وسيولتها.

ولكن لم يكن مُتوقعاً مدى عمق وشمولية المُنعطف الذي اتخذته الأسواق نتيجة انهيار بنك الاستثمار Lehman Brothers في الولايات المُتحدة الأمريكيّة في شهر أيلول 2008، حيث كان هذا الحدث نقطة تحّول إلى الأسوأ في الأزمة وأوشكت أن تؤدي إلى انهيار في النظام الماليّ العالميّ، لولا التدخل المُكثف وغير المسبوق من قبل عددٍ من الحكومات والبنوك المركزية وخاصةً الكُبرى منها وذلك على عدة محاور، شملت: تأميم عددٍ من المؤسسات المالية الضخمة، وضخ السيولة، وضمان الودائع، والإشراف على الاندماجات، والتدخل في العمليات التجارية اليومية...الخ.

لقد ألقت اضطرابات الأزمة الماليّة بظلالها على النموّ الاقتصادي العالميّ الذي يواجه الآن حالة من الانكماش، وبنسبٍ مُتفاوتة بين الدول المُختلفة. هذا ويعتقد المُراقبون أن التصحيح الذاتي للنظام الماليّ العالميّ سيستغرق فترة تتراوح ما بين عام أو عامين من الآن، وهي الفترة الضرورية واللازمة لاعادة التصحيح في منظومة العمل بما فيها قوانين الرقابة التي تحكم المؤسسات الماليّة والمؤسسات الموازية، والعودة التدريجية لمُستويات السيولة الطبيعية وخاصةً الانخفاض في حجم الرفع الماليّ إلى مُعدّلات مقبولة.

أمّا بالنسبة للأردن، وعلى الرغم من الأزمة الماليّة العالميّة فقد استطاع الاقتصاد الوطنيّ أن يُحافظ على أدائه الجيد نسبياً في العام 2008، إذ من المُتوقع أن يُسجّل نموّاً حقيقياً قدره 6%، وانخفاض البطالة إلى أقل من 13% وهي الأدنى مُنذُ 8 سنوات، وارتفاع الاحتياطيات الأجنبيّة بنسبة 13% لتصل إلى مُستوى قياسيّ جديد قارب 7.7 مليار دولار أمريكيّ.

وفيما يخص القطاع المصرفيّ الأردنيّ، فحصيلة السياسة المصرفيّة المُتحفظة من حيث تكوين احتياطيات مُقابلَ الديون المشكوك في تحصيلها، والاصرار على نسب سيولة آمنة وحد أدنى لكفاية رأس المال بمقدار 12% مُقابل 8% مثلاً في الولايات المُتحدة الأمريكيّة، كان لها الدور الرئيس في حماية القطاع المصرفيّ الأردنيّ من التحدّيات الماليّة العالميّة. علماً بأن مُعدّل كفاية رأس المال للقطاع المصرفيّ بلغ بحدود 18%.

وأثبتَ القطاع المصرفيّ الأردنيّ مرةً أُخرى مدى متانته، إذ كان أداء العام 2008 مُميزاً، حيث تم تحقيق نسب نموّ جيدة في مُختلف المؤشرات، فارتفعت الموجودات بنسبة 11% لتصل إلى 30 مليار دينار، وارتفعت ودائع العُملاء بنسبة 13% لتبلغ 18 مليار دينار، في حين ازدادت التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة بنسبة 17% لتصل إلى 13 مليار دينار..

حضرات المُساهمين الكرام،

مع خلفية الأوضاع المحليّة والعالميّة، فقد تمكّنت مؤسستكم من وضع خطط عمل وإجراءات استباقية شملت وضع سقوف متينة على شتى مراكز المخاطر، واعتماد سياسة استثمارية مُتحفظة تركز على توزيع المخاطر وسيولة الاستثمارات، وتقوية البُنيّة التحتية ومقدرة البنك على التعامل مع شتى المخاطر العملية.

ونتيجة لذلك، كان تأثير تلك الأزمة على أداء البنك ومركزه الماليّ محدوداً، حيث ارتفعت أرباح البنك قبل الضريبة ومُخصصات التدني وخسائر بيع المحافظ الاستثمارية من 160 مليون دينار في العام 2007 إلى 174 مليون دينار في العام 2008، وبزيادة نسبتها 9%. وتم المُحافظة على نقاط القوة التي يتمتع بها البنك في عدد من المؤشرات النوعيّة والكميّة، والمُحافظة على نسبة سيولة هي الأعلى على مُستوى القطاع المصرفيّ الأردنيّ، كما حافظ على نسبة عاليّة لكفاية رأس المال تبلغ 23% وهي تفوق النسب المُقررة محلياً ودولياً، الأمر الذي يعكسُ قوة مؤسستكم الماليّة ومقدرتها على الحفاظ على استدامة أرباح البنك في المُستقبل، بالإضافة إلى ذلك كُله، فقد تمّ المُحافظة على مُعدّل عائد مُرتفع على الموجودات، وانخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى أدنى نسبة مُنذ ثلاثة عقود.

حضرات المُساهمين الكرام،

تدخل مؤسستكم العام 2009 بميزانية مُحصنة، ومحفظة ائتمانيّة عالية الجودة، ومؤشرات ماليّة قوية، وسيكون على سلم أولوياتنا التركيز بشكل كبير على الاستمرار في بناء هويّة البنك، وتقوية شبكة فروعنا وتجديد حيويتها، واستكمال مشاريع بدأنا بطرحها خلال العام 2008، وتوطيد العلاقات التجارية مع عُملائنا وذلك للمُحافظة على موقعنا الريادي في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستمرار في تنمية وتقوية تعاملنا مع الاقتصاد المحليّ من خلال تمويل الأفراد والشركات " الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم " والتجارة الخارجيّة.

ولا يسعني في الختام إلا أن أُثمنَ للحكومة الأُردنيّة ومؤسساتها المُختلفة وفي مُقدّمتها البنك المركزيّ حُسنَ إداراتها وحكمة سياساتها وإجراءاتها المُتواصلة لتعزيز مسار النموّ الاقتصادي المحليّ وحرصها على زيادة منعة القطاع المصرفي الأُردنيّ ودعمها الدائم للبنك. كما أتقدمُ بالشكر إلى عُملائنا الأعزاء على استمرار ولائهم وثقتهم ومُساندتهم للبنك، ونعدهم بمواصلة مسيرة النجاح والتطوّر والنموّ من أجل بلوغ أفضل مُستويات الخدمة المصرفيّة.

كما يطيبُ لي أن أُقدم الشكر الجزيل إلى معالي رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على دورهم الفعال ودعمهم للبنك، والشكر أيضاً موصول لأعضاء الإدارة التنفيذيّة وفريق المسؤولين والإداريين وجميع العاملين في البنك الذين يعملونَ بكُل جهد مُتواصل لتحقيق هدف واحد ألا وهو تعزيز مكانة مؤسستهم وحضورها في سبيل خدمة المُساهمين والعُملاء والمُجتمع.

وفّقنا الله لما فيه خير ونجاح مؤسستنا لتستمر في خدمة اقتصادنا الوطنيّ ورفعة وطننا العزيز في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحُسين المُفدّى حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكري بشارة
الرئيس التنفيذي

أداء الاقتصاد الأردني عام 2008

النموّ الاقتصادي

طوى العام 2008 ربعه الأخير على صدى أزمة ماليّة عالميّة هي الأعنف مُنذ الكساد العظيم الذي عصف بالولايات المُتحدة الأمريكيّة في ثلاثينات القرن الماضي. ورغم أن هذه الأزمة بدأت مُنذ فترة قصيرة إلا أن الاقتصاد الأردنيّ شعر بها وانعكست آثارها على النموّ الاقتصادي الحقيقي الذي يُتوقع له أن يتراجع إلى 6 % مُقارنةً مع 6.6 % خلال العام 2007.

هذا وكان الناتج المحليّ الإجماليّ بأسعار السوق الثابتة قد حقق خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2008 نموّاً قدره 6.1%، بينما سجل بأسعار السوق الجارية ارتفاعاً نسبته 21.8 % مُقارنةً مع ارتفاع أقل نسبته 11.1 % خلال الفترة المُماثلة من العام 2007 و11.4% لعام 2007 كاملاً.

معدلات النموّ الاقتصادي الحقيقي

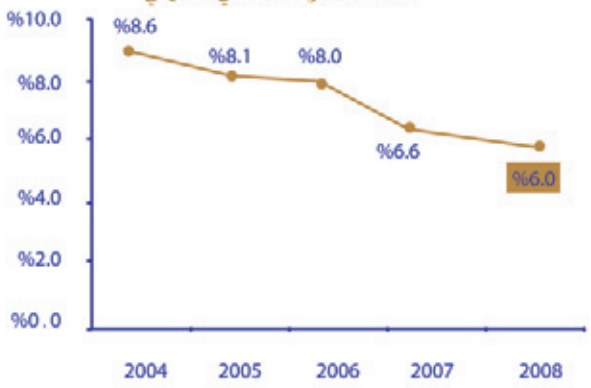

مُعدّل التضخُّم

سجلَ الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الأُردن خلال العام 2008 كاملاً مُستوىً قياسياً بارتفاعه 14.9%، وهي أعلى نسبة يبلغها مُنذ العام 1990. وكان مُعدّل التضخُّم قد أخذ منحىً تنازلياً خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام بعد أن بلغ أعلى مُستوى له في نهاية شهر أيلول الماضي. ومن الجدير ذكره أن الحكومة الأردنيّة رفعت خلال العام 2008 أسعار بيع المحروقات عدة مرات وبنسب مُتفاوتة وذلك بعد ربط سعر بيع المُشتقات النفطية بأسعار النفط عالمياً، في حين خفضته عدة مرات مُنذ مطلع شهر آب الماضي.

أمّا خلال الشهرين الأوّلين من العام 2009 فقد بلغ مُعدّل الارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة 4.5% مُقارنةً بالفترة المُماثلة من العام السابق.

تطور معدلات التضخم

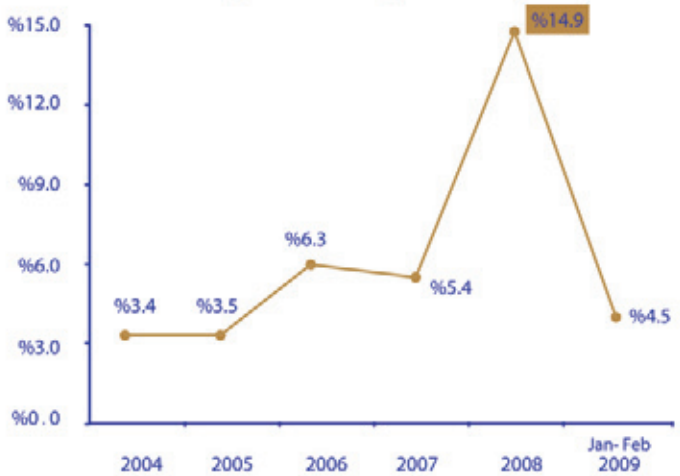

التجارة الخارجيّة

سجل حجم التجارة الخارجيّة (الصادرات الوطنيّة مُضافاً إليها المُستوردات) نموّاً قدره 27 %خلال العام 2008 ليبلغ 16.4 مليار دينار، وجاء هذا النموّ نتيجة ارتفاع كُل من الصادرات الوطنيّة والمُستوردات بنسب بلغت حوالي 38 %و23% على التوالي، لتصل الصادرات الوطنيّة إلى 4.4 مليار دينار، والمُستوردات إلى 12 مليار دينار، في حين بلغ المُعاد تصديره 1.1 مليار دينار وبنموّ نسبته 29 %عن العام 2007. واستناداً لذلك، ارتفع العجز في الميزان التجاري الأردنيّ بنسبة قدرها 14 %خلال العام 2008 ليبلغ مُستوى 6.5 مليار دينار.

أمّا خلال شهر كانون ثاني من العام 2009 فقد تراجع العجز في الميزان التجاري الأُردنيّ بنسبة بلغت 33% عن الشهر المُماثل من العام السابق ليصل إلى 374 مليون دينار، وجاء ذلك الانخفاض نتيجة زيادة الصادرات الوطنية والمُعاد تصديره بنسب بلغت 17% و4 %على الترتيب مُقارنةً مع انخفاض في المُستوردات الكلية بنسبة 15%.

معدلات النموّ في عجز الميزان التجاري

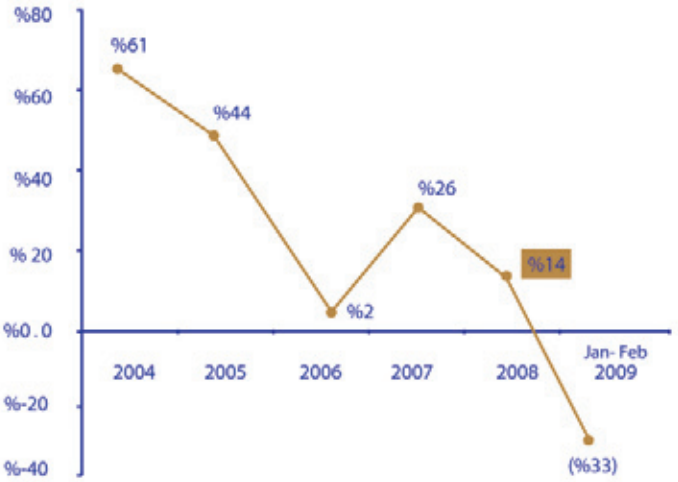

المديونية الخارجيّة

بلغ الرصيد القائم للدين العام الخارجيّ 3582 مليون دينار في نهاية شهر تشرين ثاني 2008، مُسجلاً تراجعاً قدره 1671 مليون دينار أو ما نسبته 32% عن نهاية العام 2007، كما وتراجع رصيد المديونية الخارجيّة كنسبة من الناتج المحليّ الإجماليّ من 44.8% في نهاية العام 2007 إلى 25.8% في نهاية شهر تشرين الثاني 2008.

ويُذكر هنا أن الحكومة الأُردنيّة قامت بتاريخ 2008/3/30 بتنفيذ عملية شراء مُبكر لجانب من مديونيتها تجاه دول نادي باريس، حيث قامت بدفع مبلغ 2.121 مليار دولار لنادي باريس مُقابلَ شطب ما يُعادل 2.398 مليار دولار أمريكي من مديونيتها وبخصم بلغ 11%.

نسبة المديونية الخارجية للناتج المحلي

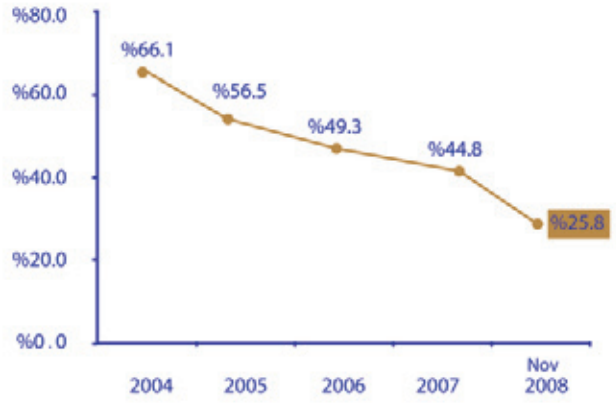

الماليّة العامة

فيما يلي تحليلاً لأهم التطوّرات التي شهدتها الماليّة العامة في الأُردن خلال الشهور الإحدى عشر الأولى من العام 2008 بالمُقارنة مع الفترة المُماثلة من العام الماضي:

1. **ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمُساعدات الخارجية) بنسبة بلغت 22 % لتصل إلى 4249 مليون دينار (منها 557 مليون دينار مُساعدات خارجية)**. وجاء الارتفاع في الإيرادات العامة نتيجةً لارتفاع الإيرادات المحلية بنسبة 15%. وارتفاع المُساعدات الخارجية بنسبة 112 %.
2. **ارتفعت النفقات العامة (النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية) بنسبة بلغت 27 % لتصل إلى حوالي 4865 مليون دينار (منها 4040 مليون دينار نفقات جارية)**. وجاء الارتفاع في النفقات العامة نتيجةً لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 28 %والنفقات الرأسمالية بنسبة 21 %.
3. **تم تحقيق عجز ماليّ على أساس الاستحقاق (بعد المُساعدات الخارجية) قدره 616 مليون دينار** مُقابل عجز ماليّ قدره 343 مليون دينار، أي بزيادة نسبتها 80%.

الاحتياطيات الأجنبيّة

سجّل رصيد الاحتياطيات الأجنبيّة لدى البنك المركزيّ نموّاً نسبته 12.7 % في نهاية العام 2008 عن رصيد نهاية العام الذي سبقه، مُرتفعاً من 4871 مليون دينار (6868 مليون دولار) في نهاية العام 2007 إلى 5491 مليون دينار (7742 مليون دولار) في نهاية العام 2008، وهو ما يكفي لتغطية مُستوردات المملكة بحوالي 5.8 شهور مُقابل 4.7 شهور في العام 2007. ومن الجدير ذكره هنا أن الحكومة الأردنيّة قامت في نهاية شهر آذار / 2008 بشراء لجزء من ديونها لنادي باريس.

أمّا في نهاية شهر كانون ثاني من العام 2009 فقد زاد رصيد الاحتياطيات الأجنبية إلى مبلغ 5.7 مليار دينار وبنسبة نموّ قدرها 4% عن رصيد نهاية العام 2008

الاحتياطيات الأجنبيّة (مليون دينار)

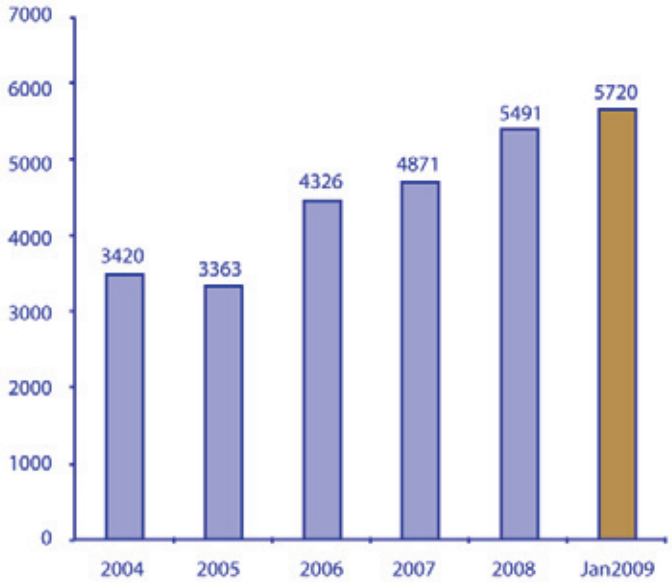

التطورات المصرفيّة

أثبتَ القطاع المصرفيّ الأُردنيّ مرةً أُخرى قُدرته على الصمود أمام المصاعب غير المواتية، إذ لم يتأثر بتداعيات الهزة الماليّة العالميّة إلا بشكلٍ طفيف، حيث لم يشهدَ أزمة سيولة ولا أزمة تسهيلات ائتمانيّة. ويُعزى ذلك إلى صلابة السياسات والتعليمات وحصافة واتزان الإجراءات النقديّة والمصرفيّة التي تبناها البنك المركزيّ الأُردنيّ لتدعيم الاستقرار النقديّ والمُحافظة على سلامة ومتانة الأوضاع الماليّة للبنوك وتوطين المُدخرات.

لقد كان أداء القطاع المصرفيّ في العام 2008 ملحوظاً ومُميزاً، ويظهر ذلك من خلال المؤشرات الآتية:

- زيادة الموجودات المصرفيّة للبنوك المُرخصة العاملة في المملكة بنسبة 11 %عن العام 2007 لتصلَ إلى 29.8 مليار دينار في نهاية العام 2008. وفي نهاية شهر كانون ثاني من العام 2009 سجلت الموجودات المصرفيّة زيادة قدرها 0.4 %عن نهاية العام 2008 لتصل إلى 29.9 مليار دينار.
- زيادة الودائع المصرفيّة للبنوك المُرخصة العاملة في المملكة بنسبة 13 %عن العام 2007 لتصلَ إلى 18.1 مليار دينار في نهاية العام 2008، وشكلت ودائع العُملاء 60.7 %من إجمالي الموجودات / المطلوبات. وفي نهاية شهر كانون ثاني من العام 2009 سجلت الودائع المصرفيّة زيادة قدرها 1 %عن نهاية العام 2008 لتصل إلى 18.3 مليار دينار.
- زيادة التسهيلات المصرفيّة للبنوك المُرخصة العاملة في المملكة بنسبة 17 %عن العام 2007 لتصلَ إلى 13.2 مليار دينار، وشكلت تلك التسهيلات 44.3 % من الموجودات، و72.9 % من إجمالي الودائع. وفي نهاية شهر كانون ثاني من العام 2009 سجلت التسهيلات الائتمانية زيادة قدرها 0.1 %عن نهاية العام 2008 لتصل إلى 13.2 مليار دينار.

معدلات نموّ المؤشرات المصرفية

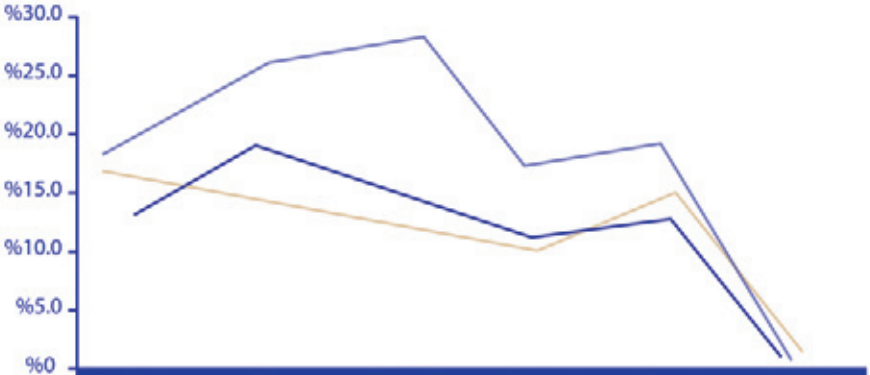

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الموجودات	%13.5	%18.3	%14.9	%10.6	%11.1	%0.4
الودائع	%16.0	%13.4	%11.2	%9.6	%13.2	%1.0
التسهيلات الإئتمانية	%17.6	%25.1	%26.1	%15.7	%16.8	%0.1

آفاق الاقتصاد العالمي

أظهر تقرير "مُستجدات آفاق الاقتصادي العالمي" الذي نشره صندوق النقد الدولي في أواخر شهر يناير من العام الحالي إلى أن الآفاق الكُلية للاقتصاد العالمي أقل تفاؤلاً من ذي قبل، حيث توقع الصندوق هبوط النموّ العالمي إلى 0.5 % في العام 2009، وهو أدني المُعدّلات المُسجلة مُنذ الحرب العالمية الثانية. ويمثل هذا المُعدّل تخفيضاً بمقدار 1.75 نقطة مئوية للتوقعات الواردة في عدد نوفمبر 2008 من تقرير "مُستجدات آفاق الاقتصاد العالمي".

وتُشير التوقعات الحالية إلى أن الاقتصاد العالمي سوف يُحقق تعافياً تدريجياً في العام 2010، مع تحسن النموّ ليصل مُعدّله إلى 3%.وذلك بفضل الجهود المتواصلة لتخفيف ضغوط الائتمان وإتباع منهج توسعي في السياسات المالية العامة والسياسات النقدية. غير أن أجواء كثيفة من عدم اليقين تُغلف آفاق الاقتصاد، والإجراءات القوية على مُستوى السياسات هي عنصر جوهري يعتمد عليه توقيت التعافي ومدى سرعته.

وفيما يلي تحليلاً مُختصراً لأهم ما تضمنه تقرير صندوق النقد الدولي:

1 - من المُتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات المُتقدمة بنسبة 2% في العام 2009 وهي المرة الأولى التي يُسجل فيها الناتج السنوي انكماشاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك يُتوقع أن يبدأ تعافي الناتج في أواخر العام الحالي ليصلَ إلى نحو 1% في العام 2010، وذلك إذا تم اتخاذ مزيد من التدابير الشاملة والمُنسقة على مُستوى السياسات المالية بحيث تُسهم في عودة الأوضاع الطبيعية إلى الأسواق فضلاً على توفير دفعة تنشيطية قوية من المالية العامة وإجراء تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة لدى كثير من الاقتصاديات المُتقدمة. ومن المُنتظر أن يُساعد استقرار سوق المساكن الأمريكية في إرساء دعائم الأزمة لتعافي الاقتصاد خلال تلك الفترة.

2 - من المُتوقع أن يشهد النموّ في الاقتصاديات الصاعدة والنامية تباطؤاً حاداً من 6.25 % في العام 2008 إلى 3.25% في العام 2009، نتيجة التراجع في الطلب على الصادرات وهبوط أسعار السلع الأولية، وازدياد قيود التمويل الخارجي.

ويُلاحظ أن البلدان النامية في إفريقيا وغيرها من أنحاء العالم هي أكثر استعداداً في الوقت الراهن أيضاً لمواجهة ما ينشأ من تحديات أمام السياسات نظراً للتحسن الذي حققته في تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، ولكن القارة في وضع أضعف من مُعظم المناطق الأخرى بسبب مُستويات الفقر فيها واعتمادها على تصدير السلع الأولية.

3 - خفض الصندوق توقعاته الأساسية لأسعار النفط إلى 50 دولار للبرميل في العام 2009 و60 دولار للبرميل في العام 2010، وذلك مُقابلَ 97 دولار للبرميل في العام 2008.

4 - يُتوقع أن ينخفض التضخُّم الكلي في الاقتصاديات المُتقدمة من 3.5 % في العام 2008 إلى مُعدّل مُنخفض غير مسبوق هو 0.25% في العام 2009 قبل أن يرتفع بالتدريج إلى 0.75% في العام 2010. وإضافةً إلى ذلك، يُتوقع أن تمر بعض الاقتصاديات المُتقدمة بفترة من الارتفاعات الضئيلة (أو حتى السالبة) في أسعار المُستهلكين. وفي الاقتصاديات الصاعدة والنامية يُتوقع انخفاض التضخُّم بالمثل مُسجلاً 5.75 % في العام 2009 و5 % في العام 2010 بعد أن بلغ 9.2% في العام 2008.

معدلات النمو الاقتصادي العالمي

%

	2007	2008	2009	2010
العالم	5.2	3.4	0.5	3.0
الاقتصاديات المتقدمة:	2.7	1.0	-2.0	1.1
الولايات المتحدة	2.0	1.1	-1.6	1.6
منطقة اليورو	2.6	1.0	-2.0	0.2
اليابان	2.4	-0.3	-2.6	0.6
المملكة المتحدة	3.0	0.7	-2.8	0.2
الاقتصاديات النامية والصاعدة:	8.3	6.3	3.3	5.0
إفريقيا	6.2	5.2	3.4	4.9
دول الكمنولث	8.6	6.0	-0.4	2.2
آسيا النامية:	10.6	7.8	5.5	6.9
الصين	13.0	9.0	6.7	8.0
الهند	9.3	7.3	5.1	6.5
الشرق الأوسط	6.4	6.1	3.9	4.7

الودائع المصرفيّة لدى قطاع الأفراد في الأُردن

يهدف التحليل الإحصائيّ التالي إلى التعرف على تطور ودائع الأفراد لدى القطاع المصرفيّ الأُردنيّ، وذلك استناداً إلى البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأُردنيّ. وأظهرت نتائج تحليل الأرقام كما هو الوضع في نهاية العام 2008 ما يلي:

- 3.2 مليون عميل عدد عُملاء الودائع الأفراد ، ويشكلون 97 %من إجمالي عدد العُملاء، و69 %من عدد سُكان المملكة.[1]
- 11.8 مليار دينار رصيد ودائع العُملاء الأفراد ، ويُشكل 65.2 % من إجمالي رصيد الودائع.
- 78.6% من عدد عُملاء الودائع الأفراد " الذين تقل أرصدتهم عن 1000 دينار " يستحوذون على 2.5% فقط من أرصدة ودائع العُملاء الأفراد.
- 0.23 % من عدد عُملاء الودائع الأفراد " الذين تزيد أرصدتهم عن 200 ألف دينار " يستحوذون على 34.6 % من أرصدة ودائع العُملاء الأفراد.
- 91.5 % من عدد عُملاء الودائع الأفراد " بالدينار الأردنيّ " يستحوذون على 71.3 % من أرصدة ودائع العُملاء الأفراد.
- 56 % من عدد عُملاء الودائع الأفراد " الحسابات الجارية " يستحوذون على 22.3 % من أرصدة ودائع العُملاء الأفراد.
- 33% من عدد عُملاء الودائع الأفراد " الحسابات الادخارية " يستحوذون على 17.2% من أرصدة ودائع العُملاء الأفراد.
- 11 % من عدد عُملاء الودائع الأفراد " الحسابات لأجل " يستحوذون على 60.5 % من أرصدة ودائع العُملاء الأفراد.
- 85% أو ما قيمته 15.4 مليار دينار من إجمالي ودائع القطاع المصرفيّ تركزت في العاصمة عمان.
- 46% أو ما قيمته 7.1 مليار دينار من إجمالي ودائع القطاع المصرفيّ في العاصمة عمان تركزت في منطقة غرب عمان.

والرسومات البيانية الآتية تُمثل هيكل توزيع أرصدة ودائع العُملاء الأفراد كما هو الوضع في نهاية العام 2008

تطور نسب النمو في ودائع العملاء الأفراد

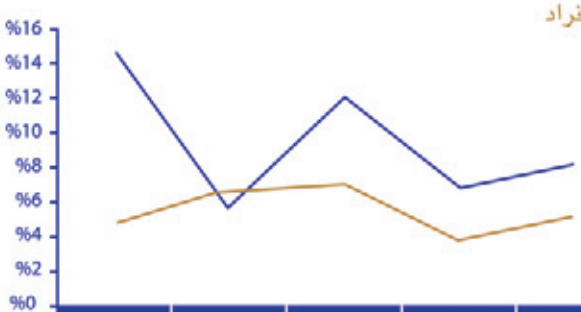

	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ودائع	%15	%6	%12	%7	%8
عدد عملاء	%5	%6	%7	%4	%5

هيكل أرصدة ودائع العملاء الأفراد حسب نوع الحساب

(١) وذلك إذا ما تم استثناء الفئة العمرية الأقل من ١٩ عاماً من السكان واستثناء التكرار في عدد العملاء الوارد في احصائية البنك المركزي بمعدل 1.5 عميل كعلاقة مصرفية.

هيكل أرصدة ودائع العملاء الأفراد حسب نوع العملة

هيكل أرصدة ودائع العملاء الأفراد حسب الشرائح

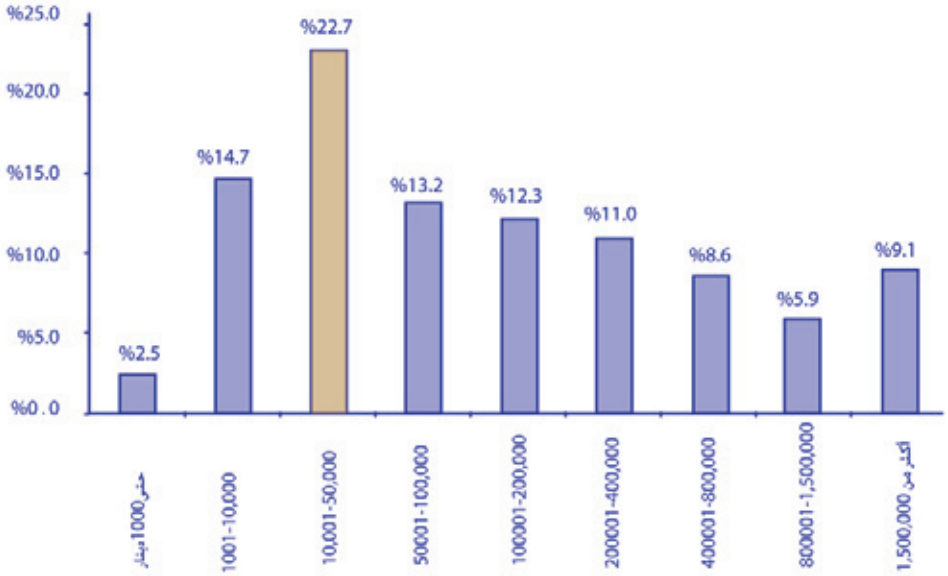

التوزيع الجغرافي لإجمالي الودائع في الأردن 2008

توزيع ودائع القطاع المصرفي داخل العاصمة عمان

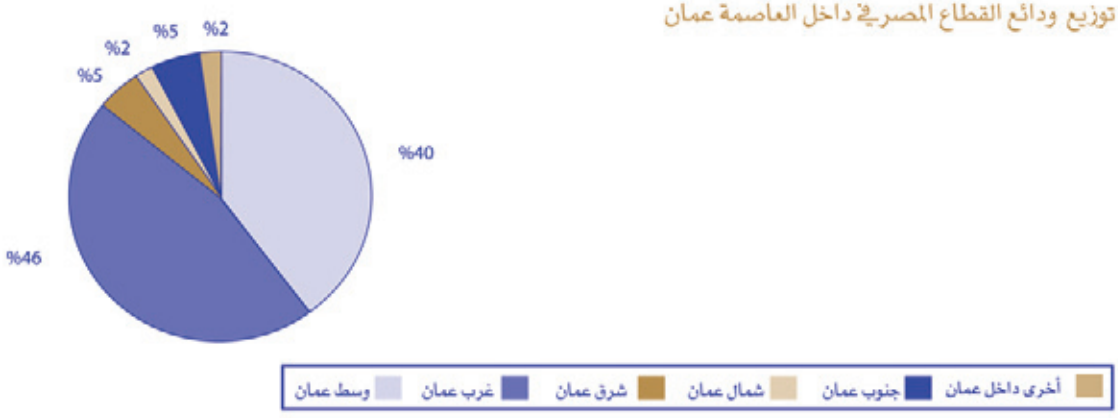

CONFIDENCE, TRUST, HOPE

Confidence:

One day all villagers decided to pray for rain.
On the day of prayer all people gathered & only one boy come with umbrella. That's confidence

Trust:

Trust should be like feeling of a one year old baby, when you throw him in the air, he laughs……Because he know you will catch him…..

Hope:

Every night we go to bed, have no assurance to get up alive in the next morning.
But still we have many plans for coming day….

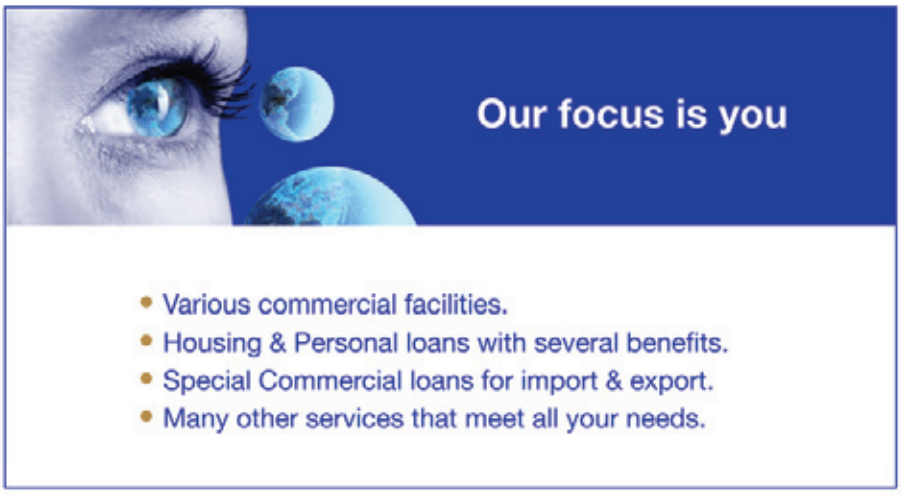

التفاصيل الدقيقة تميز الخدمة
في خدمتك
٠٨٠٠٢٢١١١١ ٠٦ ٥٢٠٠٤٠٠
hbtf.com info@hbtf.com.jo
بنك الإسكان للتجارة والتمويل